



التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي

قسم اللغة العربية

بكلية العلوم الإنسانية

جامعة الملك خالد بأبها

الملخص:

يقوم البحث على تتبع علة الصرفين في احتجاجهم بالقرب أو البعد عن الطرف في الأحكام الصرفية وما ورد من ذلك في التراث العربي. وقد اشتملت هذه الدراسة على مسائل احتجّ فيها بعض الصرفين بعلة القرب أو البعد عن الطرف، وحاول الباحث اختبار هذه الحجّة بعد تفكيك مسائلها، وربط بعضها ببعض، لاستيضاح صلاحيتها ومعرفة منزلتها بين الحجج، وما يَعتَوِّرها من لوازم وإشكالات، وبالتالي الحكم عليها بالقوّة أو الضعف. وقد أثبتت هذه الدراسة ضعف هذه العلة بحيث لا تنهض بنفسها، بل تحتاج إلى أوصاف متعددة للقيام بالحكم الصرفي، ولا يمكن الاعتماد عليها في مواطن النزاع، وفي غيرها مغنى عنها.

الكلمات المفتاحية: التعليل بالقرب، البعد عن الطرف، الاحكام الصرفية.



Reasoning of Being Close to or Far From the End : Morphological Study

Dr. Naif H. Alharthi

Arabic Language Department
King Khalid University

Abstract:

This research aims to tracing the morphologists' arguments reason in being close to or far from the end in the morphological provisions and what is mentioned in the Arab heritage. The researcher tested this argument after dismantling its issues, linking between them, to clarify its validity and realization of its status among the arguments. This study has proven the reason's weakness so that it does not rise itself, but rather needs multiple descriptions to carry out the morphological judgment, it cannot be reliable in the areas of conflict, and in others it is dispensable.

Keywords: Reasoning, morphology, Arab heritage, morphological judgment



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

المقدمة:

عُني المتقدمون من النحاة والصرفيين بالمفردة العربية أيما عناية، ولم يقتصر جهدهم على تفكيك الكلمة، وردّها إلى أصولها، بل تجاوزوا ذلك إلى تفسير الظواهر التي تطرأ على الكلمة، وحاولوا بناء قواعد استنبطوها من كلام العرب، وليس سرّاً أن نقول إن تفسير تلك الظواهر ليس من الضرورة بمكان، بقدر ما كان ترفاً لغوياً أفرزته تلك المرحلة، فلا ضير أن ترى تلك التفسيرات تزخر بها كتب النحاة - إن صحّ القول -، أو قل تغصّ بها لا سيما إذا نظرت للعلل الثواني والثالث في مصنفاتهم.

وربما رأيت المؤتلف والمختلف عند تناول النحاة - رحمهم الله - ظاهرة التصحيح والإعلال بالتفصيل في مؤلفاتهم، فأوقعك ذلك في شك من بعض التعليقات، فكان حرياً بالباحثين اختبارها، والتأكد من صلاحيتها، وبالتالي تعميمها.

وكثيراً ما أثبت علماءنا الأوائل عبقريةً فذةً في تحليل المفردة العربية، وقلما تجد بوناً كبيراً في عللهم، بل كانت في الأعمّ الأغلب منضبطة، لا يعتورها إشكال، وما ندّ عن ذلك يمكن رده إلى الضرورة، أو ما شابهها.

ومن تلك العلل التي اختلفت مواطنها، وتعدّدت مواضع الاحتجاج بها التعليل بالقرب والبعد عن الطرف، ورغم تعدّد واختلاف مواضع الاحتجاج بتلك العلة، إلا أنها ليست أولية، بل نتجت عن علة الطرف؛ إذ الأواخر أولى بالتغيير؛ لأنها أضعف الجهات، (ابن جني، ١٩٥٧، ٩/٣)، والراسخ عند المتقدمين من أهل النظر أن الحرف الضعيف يعتوره من التغييرات ما يعتوره، خلافاً لما كان متمكناً؛ لكونه وسطاً، أو أولاً، ونحن عندما نذكر ذلك لا نعني أن الأوساط أو الأوائل لا يلحقها التغيير، لكن المراد الأحقّ والأليق بذلك.



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

والتأمل في كتب الصرفيين يجد أن التعليل بموقع الحرف له اعتبار في التغيير الذي يطرأ على الكلمة العربية، فالتقسيم الذي اعتدّ به أهل النظر من الصرفيين في تفكيك المفردة العربية، وما اعتبروه من تجزئة للمفردة يتعلق بأصول الكلمة، بل تجاوزوا ذلك لتلحق العلة الحرف الزائد، وربما أفرطوا في ذلك ليلحق الحركة أيضاً. ولست في معرض الحديث عن علة الطرف التي تمخّضت عنها هذه العلة، فالحديث عنها في كتب الصرفيين معروف، ولا يحتاج لمزيد بيان.

أهمية هذا البحث وأسباب اختياره:

لم يحظ علم التصريف بما حظيت به علوم العربية الأخرى من البحث والتنقيب، ولست أزعم بقولي هذا أن مجرد البحث في هذا الفن يُعد منقبة علمية لكن حسبي أنه قد وقعت يدي على إشكال حرّك في خلدي تساؤلات، ولست إلا مستنبطاً من كتب الأقدمين، وبما يفتح الله علي من بنات أفكاره. ولا يخفى على ذي لبّ أنّ علم التصريف صعب المأخذ، عويص المنال، فعزف المتأخرون عن الخوض في غماره، والنيل من لطيف سرائره؛ لذلك فإن البحث فيه مما يسهم في بناء المعرفة.

المتبع للاحتجاج بالقرب والبعد عن الطرف يجد تبايناً واضحاً عند المتقدمين من أهل التصريف، فتارة يُعتدّ بالقرب في تقرير تغيير طراً على الكلمة، وتارة بالبعد عن الطرف، ونحن لا نزعم أن ذلك التباين تعارضٌ يقدر في تلك العلة، بقدر ما يُعد مسوّغاً لاختبارها، ومدى صلاحية الاحتجاج بها في مواطن النزاع. إنّ تناول العلة الصرفية في مواضع متعددة في المفردة العربية، وتوظيفها في مواطن مختلفة ربما أوقع الباحثين في شك، فكان حرياً دراسة ما أشكل، واختبار عللهم بالتفكيك والتحليل؛



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

لتبيين صحتها، وصلاحياتها. وقبل أن نعرض لتلك العلة بالدراسة والمناقشة يحسن أن نتناول بعض الأسئلة التي يتوقع الباحث الإجابة عنها:

مشكلة البحث وأسئلتها:

تكمن مشكلة هذا البحث في التباين الملحوظ بالتعليل بالقرب أو البعد عن الطرف في بناء الحكم الصرفي.

ويرتبط بذلك الأسئلة التالية:

- هل التعليل بالقرب والبعد عن الطرف خاص بالحروف، أم يلحق الحركات أيضاً؟
- هل ذلك التعليل يشمل الحروف الصحيحة، أم هو خاص بحروف العلة فقط؟
- هل الاحتجاج بالقرب والبعد عن الطرف يتناول أصول الكلمة فقط، أم يشمل الزوائد كذلك؟
- ما مدى صلاحية تلك الحجة، وهل تقوى على ردّ غيرها من الحجج في مواطن النزاع؟
- هل يمكن الاستغناء عن تلك العلة، والاكتفاء بغيرها لتفسير الظواهر الصرفية؟

افتراضات البحث:

- علة القرب والبعد من الطرف منضبطة بحيث تخص حروفاً محددة.
- علة القرب والبعد عن الطرف تشمل جميع الحروف.
- علة القرب والبعد عن الطرف تخص الحروف دون الحركات.
- علة القرب والبعد عن الطرف تشمل الحروف والحركات على حد سواء.



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

- علة القرب والبعد عن الطرف صالحة للاحتجاج بها في مواطن النزاع، ولا يغني غيرها عنها.
 - علة القرب والبعد عن الطرف لا تصلح للاحتجاج بها، ولا تقوى على ردّ غيرها من الحجج، ويمكن الاستغناء عنها.
تعتمد هيكلية الخطة على: مقدمة ومبحثين، ثم الخاتمة.
- المقدمة:** أذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاتها، وافترضاها.
- ولما كانت طرائق الإعلال ثلاثة: إعلال بالقلب، وإعلال بالحذف، وإعلال بالنقل، وكان الإعلال بالنقل يعقبه إعلال بالقلب، أو الحذف في أغلب أحواله، رأيت أن يكون نهج هذا البحث في مبحثين: أحدهما: في الحرف المحذوف.
- والآخر:** في الحرف المقلوب، أتناول فيهما دراسة لبعض المسائل التصريفية، مما اعتمد فيها السابقون على علة القرب والبعد عن الطرف في احتجاجاتهم.
- الخاتمة:** وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.
- وقد حاولت جمع المسائل التي عللّ فيها بعض الصرفيين بالقرب أو البعد عن الطرف في احتجاجاتهم، ورأيت الاكتفاء منها بما يغني عن غيرها، ولست أزعم استيفاء جميع المسائل التي تناولت هذه العلة، فالتنقيب في جميع كتب المتقدمين محال، لكنني أزعم أن ما تمّ دراسته يكفي لاستيضاح هذه العلة، ومن ثمّ الحكم عليها.
- ثم تناولت تلك المسائل بالدراسة مرتبطة بمباحثها، وحاولت من خلالها تقصّي تلك الحجة، معزوة إلى أصحابها، وموازنتها مع غيرها من الحجج، ومن ثم الحكم عليها بالقوة أو الضعف.



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

وستكون مناقشتي لآراء العلماء في ضوء تلك الحجة؛ تجنباً للإسهاب الذي يفقد البحث أهدافه المنشودة.

وليس الباحث معنياً في هذه الدراسة بتحليل المسائل تحليلاً دقيقاً، أو شرح طرائق الإعلال والتصحيح فيها، ولا تناول أقوال العلماء بالتفصيل، أو معرفة الصحيح منها، وما ورد من ذلك فهو عرض من القول؛ لمعرفة منزلة هذه العلة بين غيرها من الحجج.



المبحث الأول

التعليل بالقرب والبعد عن الطرف في الحرف المحذوف

تختلف توجيهات المتقدمين من أهل التصريف في تفسير ظاهرة حذف بعض الحروف، ويقع الخلاف بينهم في تحديد ذلك الحرف، واختياره دون غيره من الحروف، فيعتمد كل فريق على علة تصريفية واحدة، وربما تعددت العلة فيقوى ذلك القول على غيره من الأقوال، وتتنوع تلك العلة، فمنها ما يقوى بنفسه على غيره من الاحتجاجات، ومنها ما يحتاج لغيره من العلة فلا يقوى بنفسه على رد ما يعارضه من حجج، وقد تدخل على تلك العلة من الإشكالات ما يضعفها، فيلجأ الصرفي إلى تأويلها، بحيث لا تقدح في علته، وأياً كان نوع تلك الحجة، سواء أكانت من الأدلة المعتمدة، أو كانت من الحجج الجدلية، فكلما اعتوترتها بعض الإشكالات حد ذلك من قوتها أمام غيرها من الحجج، وربما لا تقوى على القيام بنفسها، ناهيك أن تقارع غيرها من الأدلة.

وقد تحدّث الباحثون عن ظاهرة الحذف في العربية بما يغني عن الحديث فيه، ولو بشيء من الاقتباس، وما يعيننا هنا النظر في القرب أو البعد عن الطرف في تفسير ظاهرة حذف بعض الحروف، وما ذكره بعض الصرفيين في هذا الجانب.

القول بالقرب والبعد عن الطرف في تحديد الحرف المحذوف في باب التصغير:

ذكر (سيبويه، ١٩٨٨، ٤٣٧/٣) في كتابه أن العرب لها في تصغير: (ثمانيّة ويمانيّة) وجهان: أحدهما: (ثُمَيْنِيَّة)، والآخر: (ثُمَيْنِيَّة)، ولست في معرض الحديث



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

عن ترجيح أحد القولين، ولا الخوض في تفاصيل المسألة، فالقول فيها مبثوث في كتب المتقدمين، وما يعيننا هنا هي الحجة التي اعتمد عليها في اختيار أحد القولين. وخلاصة المسألة أن في: (ثمانية ويمانية) حرفين زائدين - الألف والياء الواقعة قبل تاء التأنيث -، ولا بدّ من حذف أحدهما، ف(المبرد، ١٩٩٤، ٢٥٣/٢) يذكر حجة تصغيرها على: (ثُمَيْنِيَّةٌ وَيُمَيْنِيَّةٌ)، بحذف الألف؛ لمجيء الياء للإلحاق، والألف فيها زائدة، وبقاء ما كان للإلحاق أولى، وذكر أن القائلين بتصغيرهما على: (ثُمَيْنِيَّةٌ وَيُمَيْنِيَّةٌ) - بحذف الياء - يحتجون بأن الألف بعيدة عن الطرف^(١)، وحذف ما كان قريباً من الطرف أولى من حذف ما كان بعيداً عنه.

وقد اختار (سيبويه، ١٩٨٨، ٤٣٧/٣)، والمبرد القول بحذف الألف الزائدة، وعدّ (المبرد، ١٩٩٤، ٢٥٣/٢) الوجه الثاني رديئاً.

واحتج القائلون بحذف الألف وبقاء الياء بأن الياء متحركة، والألف ساكنة، وحذف الساكن^(٢) أولى من حذف المتحرك (السيوطي، ١٩٨٧، ٣١٧/٢).

وبالنظر إلى تلك الحجج يمكن القول: إن علة البعد عن الطرف في بقاء الحرف دون حذفه لم تقو على غيرها من الحجج، سواء كانت الياء للإلحاق، -خلافاً ل(عظيمة، د.ت، ٦٧/٤) - أم كانت متحركة.

وفي معرض حديثهم عن تصغير ما كان على خمسة أحرف أصول كان لعلة القرب والبعد عن الطرف حظٌّ في احتجاجهم، ف(سيبويه، ١٩٨٨، ٤٤٨/٣) ينقل عن بعض العرب قولهم في تصغير (فرزدق وخرندق): (فُرَيْزِقٌ وَخُرَيْنِقٌ)، والمحكي عن أكثر

(١) أو من الطرف تقديراً على اعتبار أن تاء التأنيث في نية الانفصال.

(٢) لأنه ميت.



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

العرب، وما جرى على القياس قولهم: (فُرَيْزِدٌ وَخُرَيْدِنٌ) بحذف الأخير منهما، وإنما حملهم على ذلك من مخالفة القياس، وحذف ما قبل الآخر أن الدال أشبهت التاء، والتاء من حروف الزيادة فعوملت معاملتها، وانضم إلى هذه العلة قرب الدال من الآخر (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣/٣٩٩)، فاجتمع في الحرف علتان: علة الشبه بالحرف الزائد، وعلة القرب من الطرف، فجاز حذفه.

وإذا نظرنا إلى هذه العلة - أعني علة القرب من الطرف - في هذا المثال نجد أنها لا تقوى بنفسها، بل لا بدّ من انضمام علة الشبه بالحرف الزائد؛ لتحصل العلة، فهذه العلة لا بدّ فيها من وصفين، لا ينفكان عن بعضهما، والذي يدلّ على ذلك أنهم عندما أرادوا تصغير: (جَحْمَرِش) قالوا: (جُحَيْمِر)، ولم يُسمع عنهم: (جُحَيْمِش)؛ لزوال أحد وصفي العلة، وهو الشبه بالحرف الزائد، ومع أن (سيبويه، ١٩٨٨، ٣/٤٤٨) ومن تبعه (المبرد، ١٩٩٤، ٢/٢٤٨؛ السيرافي، ٢٠٠٨، ٤/١٩٢؛ الرضي، ١٩٧٥، ١/٢٠٥) لم يُجيزوا الاكتفاء بالشبه بالحرف الزائد، فلم يقولوا: (جُحَيْمِش)، إلا أن (الزمخشري، ١٩٩٣، ١/٢٥٣) أجازها، وكذا (الجاربردي، ٢٠١٣، ١/٨٣)، وكأن علة الشبه بالحرف الزائد قد تقوى بنفسها على الاكتفاء بعلة الحذف دون القرب من الطرف، وذلك أن الميم من: (جحمرش) وإن كانت في هذا المثال حرفاً أصلياً، إلا أنها من حروف الزيادة، فجاز حذفها بناءً على هذا الوصف.

ومما يدلّ على أن علة البعد أو القرب من الطرف ليس لها اعتبار في هذا الباب أنهم جوّزوا حذف اللام من: (لعلّ)، ولم يُجيزوا حذف العين مع أن اللام بعيدة عن الطرف، وكان المعتبر عندهم علة اجتماع الأمثال، وكون اللام من حروف الزيادة،



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليق بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

خلافًا للعين (الأبباري، ٢٠٠٣، ١/١٨٢)، فهي لا تكون إلا حرفًا أصليًا. وأيًا كان القول فإن الاحتجاج لقولهم: (فُريزق وخُرَيْق) احتجاج لقول شاذ، (السيرافي، ٢٠٠٨، ٤/١٩٢) مخالف للقياس، وعليه فإن هذه العلة فاسدة في هذا المثال.

وقد أوغل بعض الصرفيين في الاحتجاج بالقرب والبعد عن الطرف، ف(ابن الوراق، ٢٠٠٥، ١/٣١٣) يعلل لحذف النون، وإبقاء الميم في تصغير: (مُنطَلِق) على: (مُطَيَّلِق) بقرب النون من الطرف، وبعد الميم عنه، فالميم والنون حرفان زائدان، والطاء واللام والقاف حروفٌ أصول، وقد تقدّم الحرفان الزائدان على الأصول في هذه الكلمة، فهما لأوّل الأصول أقرب، وكأن ابن الوراق في هذا المثال لا يُفرّق بين أول الكلمة باعتبار أصولها وزوائدها، والمعتبر عنده العمل بترتيب الحروف أيّهما أولاً^(١)، وهو رأي (ابن السراج، ١٩٩٦، ٣/٤٢)^(٢)، وفي ظني أن الإيغال في العلة يترتب عليه إشكالات، فما يذكره الصرفيون في علة الطرف هو القرب من آخر الكلمة -بمعنى مجاورة الحرف الأخير-، وبين النون وآخر الكلمة عين الكلمة ولامها، وهما حرفان أصليان حصينان -كما ترى-، ولا يخفى أنهم إذا تجاوزوا في عللهم من مقارنة الحرف لمجاوره استثنوا الحاجز الغير حصين؛ لتنضبط العلة عندهم، فإن قيل: "الأواخر محلّ التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثم بعد ذلك الأوساط أولى، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما، وهي مصونة عن الحذف إلا في القليل النادر؛ إذ الكلمة لا تثقل

^(١) وربما غيره وهذا ما سيظهر في ثنايا هذا البحث.

^(٢) والمفهوم من تعليقه أن الثاني أولى بالحذف من الأول والثالث أولى من الثاني وهكذا وهذا يفصله عن التعليق بالطرف لأن علة الطرف لها سياقها وشروطها.



بأول حروفها" (الرضي، ١٩٧٥، ٢٥٢/١)، قيل: فالجواب عن هذا من وجهين:
أولهما: أن كلا الزائدين بعيدان عن الطرف، وكون أحدهما أقرب من صاحبه
للطرف لا يزيل عنه صفة البعد عن الطرف.

وثانيهما: أن المعتبر عند الصرفيين في علة القرب من الطرف كون الأطراف أولى
بالتغيير، فإذا جاور الحرف الطرف أخذ حكم مجاوره؛ لأن الجار له حكم المجاور - كما
يذكرون -، وأي مجاورة بين النون والقاف في هذا المثال؟.

والذي يظهر لي أن حذف النون دون الميم في تصغير: (مُطيلق) لم يكن لهذه
العلة، وإنما لعل أخرى، ذكرها التصريفيون (المبرد، ١٩٩٤، ٢٤٩/٢)، وفيها معنى
عن التعليل بالقرب من الطرف.

ويتبين مما سبق أن الاحتجاج بالقرب أو البعد من الطرف اقتصر على الحروف
الزوائد، وما أشبهها، وأنه لم يكن متعلقاً بموضع معين من الكلمة، وكذلك وقع في
الحروف الصحيحة، وكذا حروف العلة، وفي كلٍ ظهر ضعف تلك الحجة، وأن في
غيرها معنى عنها.

**القول في علة الحذف في باب الإعلال والإبدال مما جاء على: (مفعول واستفعال)
وما أشبههما:**

تحدثت كتب المتقدمين من أهل التصريف عن الخلاف المشهور بين سيويه،
والأخفش في المحذوف من: (مبيع) وما أشبهها بشيء من التفصيل (سيويه، ١٩٨٨،
٣٤٨/٤؛ المبرد، ١٩٩٤، ٢٤٣/١؛ ابن السراج، ١٩٩٦، ٢٨٣/٣؛ السيرافي،
٢٠٠٨، ٢٤٦/٥؛ الثماني، ١٩٩٩، ٣٩١/١)، ولست في معرض الحديث عن



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

الخلاف فيها، وأيّهما وافق الصواب، وما يعيننا هنا العلة التي أُحتجّ بها في هذه المسألة، وهي علة القرب من الطرف.

ف(ابن مالك، ٢٠٠٩، ١٥٢/١) يحتجّ لسيبويه في حذف واو: (مفعول) فيما كان ثلاثياً معتل العين، بزيادة الواو، وقربها من الطرف؛ ولتحقق الاستئصال معها، والملاحظ في احتجاجه أن تلك العلة لم تقو بنفسها، بل انضمت إلى علتي الزيادة، والاستئصال الذي حصل بالحرف الزائد، أما (المرادي، ٢٠٠١، ١٦١٠/٣) في توضيحه فقد اكتفى بعلي القرب من الطرف، وكون الواو حرفاً زائداً.

وقريب من ذلك ما ذكره (ابن هشام، ١٩٧٩، ٤٠٣/٤)، و(الأزهري، ٢٠٠٠، ٣٢/٢) عن علة حذف الألف الثانية من: (استقامة) وما أشبهها، وقد اختارا مذهب القائلين بحذف الزائدة، وبقاء الأصلية، واحتجّا لذلك بزيادتها وقربها من الطرف^(١). ومهما يكن من شيء فإن علة القرب من الطرف في هذه المسألة لم يُكتف بها للاحتجاج على صحّة مذهب سيبويه، فقد اقتصر بعض الصرفيين بعلة الزيادة، وفيها معنى عن غيرها من الحجج.

فإن قيل: فإن علة القرب من الطرف كافية في ذلك وهي علة معتبرة، قيل: قد ثبت في ما مضى من القول أن تلك الحجة لا تقوى بنفسها في مواطن النزاع؛ ولأنني لا أعلم أحداً من المتقدمين اكتفى بها في رد قول الأخفش.

ومما يدلّ على أنه لا دخل للقرب أو البعد عن الطرف في حذف الزائدة دون الأصلية أن مصدر الفعل الثلاثي ممّا اعتلت لامه في نحو: (زكّى)، وما أشبهها يكون على: (تَفْعَلَة) ك(تَزْكِيَة)، وكان قياسه أن يكون على: (تَفْعِيل) نحو: (قدّم تقدماً

^(١) وأنت إذا نظرت إلى الخلاف الجاري فيها فإنه لا يختلف عما ذكر سابقاً فالحجة لسبويه والأخفش هي نفسها.



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

وعلمَ تعليمًا)، لكن لما التقت الياء الزائدة مع الياء الأصلية ثقلت فكان لا بدّ من حذف أحدهما، فحُذفت الزائدة، وبقيت الأصلية، -الواقعة لأمًا-، ومع أن الأصلية وقعت طرفًا فإنني لا أعلم أحدًا من القائلين بمذهب سيويه يحذف الأصلية؛ لقربها من الطرف، (السيرافي، ٢٠٠٨، ٢٩١/١؛ أبو حيان، ١٩٩٨، ٦٤٠/٢؛ الحملاوي، دت، ١١٦/١)...، وكما رأيت فقد حُذفت الزائدة مع كونها بعيدة عن الطرف، وبقيت الأصلية مع أنها واقعة في موضع اللام.

وقد أوقعت علة القرب من الطرف بعض من سبق من أهل التصريف في تعارض من القول ما كان لهم أن يقعوا فيه لولا أنهم اعتمدوا على علة ضعيفة، ف(العكبري، ١٩٩٥، ٣٩٧/٢) يُعلل لانقلاب الواو عن الياء بقربها من الطرف، والخلاف في هذه المسألة معلوم عند المتقدمين من أهل التصريف، فالخليل، وسيويه يجوز عندهما أن تكون (مَعِيشَةٌ) بزنة (مَفْعَلَةٌ) وأصلها: (مَعِيشَةٌ) نُقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت (مَعِيشَةٌ) ويجوز أن يكون وزنها: (مَفْعَلَةٌ)، وأصلها: (مَعِيشَةٌ)، نُقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت: (مَعِيشَةٌ)، ثم قلبت الضمة كسرة؛ لمناسبة الياء؛ ولثلاثا قلب واوًا، خلافاً للأخفش، الذي يرى أن أصلها: (مَعُوشَةٌ) (السيرافي، ٢٠٠٨، ٢٥٠/٥؛ أبو علي، ١٩٩٥، ٣٠/٥).

وكما رأيت فإنّ العكبري يعلل لانقلاب الحرف بمجاورة الطرف، وعلى النقيض من ذلك فإن بعض الصرفيين احتجّ بهذه العلة على صحّة الحرف، وعدم اعتلاله، وهذا غريب، فالمعهد عنهم أن علة الطرف، وما جاور الطرف يحتج بها لإعلال الحرف، وليس لصحته.



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

قال (ابن السراج، ١٩٩٦، ٢٨٤/٣): "و(يعيش) لو جاز أن تريد به (يَفْعُلُ) ما كان بُدُّ من إبدال الضمة كسرةً؛ لِتَصَحَّ الياء؛ لقربها من الطرف".
وقريب من ذلك قول (الثمانيني، ١٩٩٩، ٤٦٦/١):
"فأما: (مَعِيشَة) فعند سيبويه يجوز أن تكون: (مَفْعَلَة) أصلها: (مَعِيشَة) فنقلوا كسرة الياء إلى ما قبلها، فثبتت؛ لأنها ساكنة، وقبلها كسرة.
ويجوز أن تكون: (مَفْعَلَة) أصلها: (مَعِيشَة)، فنقل ضمة الياء إلى العين فسكنت الياء، وقبلها ضمة، فقلب من الضمة كسرة؛ لقرب الياء من الطرف؛ لأنه لا يُعْتَدُّ بتاء التانيث، فقال: (مَعِيشَة)".
وقول الثمانيني يحتمل أمرين:

الأول: أنه احتج لإبدال الضمة كسرة بقرب الياء من الطرف، فإن كان هذا مراده فثمة أشكال من حيث الاحتجاج لحركة ما قبل الحرف، إلا إن كان يعاملها باعتبار حالها قبل النقل، وفي كلِّ إشكال، من حيث التعليل بإبدال الحركة، وليس الحرف.

الثاني: أن يكون مراده بقرب الياء من الطرف، وفيه إشكال من جهة أخرى، فالياء لم تُعَلَّ حتى يُحتجَّ لها بالقرب من الطرف، إلا أن يكون موافقاً لما ذكره ابن السراج بصحة الياء؛ لقربها من الطرف، وهذا ما بيّناه.

وعلى كل حال فقد وضعت هذه النصوص؛ ليكون القارئ في معزل عن الباحث من خطأ قد يعتريه، وليس الفقير إلى الله بمُنْأَى عن الخطأ والزلة.

وأيّاً كان القول، فإنني لا أرى لتلك الحجة موضعاً في هذه المسألة، وما ذكره سيبويه كافٍ في الاحتجاج لقوله، ولا يردُّ على قوله لازم دون هذه العلة.



المبحث الثاني

تعليل بالقرب أو البعد عن الطرف في الحرف المقلوب

يُعدّ القلب أحد طرائق الإعلال التي تحدّث عنها الصرفيون في مؤلفاتهم، وهي إحدى التغييرات التي تطرأ على الحرف العربي نتيجة لظاهرة معينة، وتختلف تفسيرات العلماء لتلك الظواهر تبعاً لمذاهبهم وآرائهم، ولكنها بالجملة تتفق في أصول العلم أو قل في القواعد الكبرى لهذا العلم،

وأنت إذا فتّشت في جلّ تلك القواعد وجدتها أقرب إلى ضبط المسائل المنضوية تحتها، وقلما يندّ شيء عن تلك القواعد المنضبطة، والقلب أحد الظواهر التي تناولها الأقدمون بالدراسة، وحاولوا وضع تفسيرات وتعليلات لتغيّر الحرف عن أصله، وانقلابه إلى غيره.

وربما كان لموقع الحرف أثر في تغيير الحرف إلى غيره، أو بقائه على ما كان عليه، فكانت الأطراف أولى بالتغيير الصرفي، والنحوي على حدّ سواء، وقد كان التغيير النحوي لازماً لمعظم الحروف الأواخر تبعاً لتغير التراكيب، في الكلام العربي فكان التغيير بالحركة أضعاف ما يطرأ على الحرف من تغييرات.

ولما رأى بعض الصرفيين انقلاب بعض الحروف ممّا كان قريباً من الأطراف عزوا ذلك إلى ارتباطه بالطرف فكان القرب أو البعد عن الطرف أحد التفسيرات لانقلاب الحرف أو بقائه على حاله.

ولما كان المفرد أخفّ من الجمع، وفرّق أهل النظر من الصرفيين بينهما في تعليلاتهم رأيت أن أتناول هذه الظاهرة من جانبين:



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

أحدهما: في المفرد والآخر: في الجمع.

التعليل بانقلاب الحرف لقربه أو بعده عن الطرف في المفرد:

اعتمد بعض المتقدمين من أهل التصريف على علة القرب والبعد من الطرف في بقاء الحرف أو قلبه إلى غيره، وخصّوا ذلك ببقاء الياء على حالها عند قربها من الطرف، وانقلابها وأوّاً عند بعدها عنه، وقد أوقع هذا القول اضطراباً لدى الباحث، ففي حين كان المقرّر، وما تم استنباطه من قواعد الصرفيين (ابن إياز، ٢٠٠٢، ١٥٥/١) أنه كلما اقترب الحرف من الآخر كان للتغيير أحقّ وأليق، سواء أكان الإعلال بالقلب أو الحذف، ولما تقرر فيما مضى من القول عند بعض المتقدمين من أهل التصريف فيما ناقشناه من مسائل اعتمادهم على حجة قرب الحرف من الطرف للحذف ناقض هذا بعض ما سيأتي من اعتمادهم على حجة البعد عن الطرف علة للحرف المقلوب، وكأنه كلما اقترب الحرف من الطرف ازداد حذفه، وكلما ابتعد عن الطرف ازداد قلبه، ونحن لا نزعم بقولنا هذا أنّ هذه القاعدة مقرّرة عندهم في جميع المسائل غير أنّي أفترض من خلال ما مضى من القول، وفيما سيأتي هذه القاعدة، وربما كان ذلك أسوغ من التناقض الظاهر عندهم، وأياً كان القول فإن التفريق بين ضربي الإعلال - أعني القلب والحذف - يفتقد إلى مزيد من التتبع والاستيضاح؛ ليكون الحكم سوياً صحيحاً.

ولست أزعم أنّ تلك قاعدة مطّردة عند الأقدمين، ولا أعدها قاعدة معتبرة، بقدر ما كان توضيحاً لما ظهر في علة القرب والبعد عن الطرف في مسائل محدّدة، وربما يصدق ما أقول على مسائل أخرى، والأمر يحتاج إلى مزيد تتبّع لهذا الباب.

وقد حاول (ابن مالك، ٢٠٠٩، ١١٧/١) إزالة هذا الإشكال فذكر أن التغيير



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

بالقرب من الطرف حاصل بتغيير الحركة، والتغيير في البعيد عن الطرف حاصل بالتغيير في الحرف، وجعل التغيير بالحركة للإعلال أولى والإعلال بالأواخر أليق، وفي ظني أن القول بأن تغيير الحركة أشدّ من تغيير الحرف، وأن تغيير الحركة أقرب للإعلال وتغيير الحرف أقرب للتصحيح فيه نظر، فمخالفة الوزن لا يخص الحرف المعتلّ بل يلحق الصحيح أيضاً.

وقد ذكر بعض الصرفيين أن "الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها، واتصلت بالآخر أو ما هو في حكم الآخر، أبدلت الضمة كسرة، فسلمت الياء جمعاً كان، أو مفرداً" (ناظر الجيش، ٢٠٠٧، ٥٠٧٨/١٠) و"قلبوا الياء واواً؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها؛ لما بعدت من الطرف" (الثمانيني، ١٩٩٩، ٤٥٩/٣).

ومما يجدر ذكره أن تلك القاعدة تخصّ الياء المفردة الساكنة، وقد تصدق تلك العلة على ما يشابهها من حروف كالهزة مثلاً، فتنضبط القاعدة، وقد لا تصدق، فتكون العلة متأرجحة، لا يحكمها ضابط معين، وهذا ما سيظهر في ثنايا هذا البحث.

ومما ذكر الصرفيون في هذا الباب قولهم: (موسر وموقن) وما أشبههما، والأصل: (ميقن وميسر)، ولكن لما سكنت الياء إثر ضمة قلبت الياء واواً؛ لاستكراههم الياء الساكنة إثر ضم (سيبويه، ١٩٨٨، ٤٥٩/٣)، ويُقيّد بعض الصرفيين هذا الحكم بالبعد عن الطرف، محتجاً بأن الياء لما قربت من الطرف لم تُقلب في نحو: (بيض وعين) (الثمانيني، ١٩٩٩، ٤٦٨/١)، وفي احتجاجهم بـ(بيض) وما أشبهها نظر، فـ(موقن) مفرد، و(بيض) جمع، ومعلوم أن المفرد يفرق عن الجمع في ظواهر الإعلال وطرقه، وهذا ما سنبيّنه في المطلب القادم إن شاء الله.



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

ورغم أن (السيرافي، ٢٠٠٨، ٢٨٣/٥) في شرحه لكتاب سيبويه، ومن تبعه (الرضي، ١٩٧٥، ٨٥/٣؛ الشاطبي، ٢٠٠٧، ١٥٦/٩) اعتدّ بعلّة البعد عن الطرف في قلب ياء (كولل)، إلا أنني أراه فهم قول سيبويه على غير مراده (١)، وحمل قوله ما لا يحتمل قال (سيبويه، ١٩٨٨، ٣٧٥/٤):

"وذلك قولك في فُعَلِّلٍ من كَلَّتْ كُؤَلِّلٌ، وفُعَلَّلَ إذا أردت الفعل كُؤَلِّلَ، ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة بيضٍ وقد بيع، حيث خرجت إلى مثالها لبعدها من هذا، وصارت على أربعة أحرف، وكان الاسم منها لا تحرك ياءه ما دام على هذه العدة، وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك. فلما كان هذا هكذا جرى فعله في فُعَلِّلٍ مجرى بوطر من البيطرة، وأيقن يوقن وأوقن، والاسم يجري مجرى موقن".

والذي إخاله في هذه المسألة أن سيبويه لم يُعلِّل لقلب الياء في: (كولل) بالبعد عن الطرف، وما أراه هو البعد عن مثل: (بيض وبيع)، ف(كولل) على أربعة أحرف، و(بيض وبيض) على ثلاثة، والفرق من جهة الحركة والسكون، فالسكون في: (بيع) عارض، كما أن الاعتبار في: (بيض) بمفرده، فالياء في: (أبيض) متحركة (أبو علي، ١٩٩٥، ٧٥/٥).

وأما ما قيل في: (عُؤَطَط)، من قلب يائها وواواً لبعدها من الطرف (الثمانيني، ١٩٩٩، ٤٦٨/١) ففيه نظر، فإن الياء وإن باعدت الطرف فهي ليست قيداً منضبطاً معتبراً في القلب، وإنما المعتبر كونها ساكنة في تصاريف الفعل، وهو ما ذكره سيبويه في قوله السابق، ونظيرها: (كولل)، ومع ذلك فإن الواو في: (عُؤَطَط) يمكن أن تكون أصلية، وليست منقلبة عن شيء (السيرافي، ٢٠٠٨، ٢٨٤/٥).

(١) إلا إن كان يعد تلك الحجة ليست من قول سيبويه وإنما هي من عنده.



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

ومّا يدلّك على أن علة القرب أو البعد عن الطرف لا تنضبط في كثير من المسائل أنّهم عندما ذكروا: (فُعلَى) اسمًا، أو صفة في نحو: (طوبى وضيزى) رأوها لا تستقيم مع علة القرب أو البعد عن الطرف، فحاولوا الاحتراز لتلك العلة بعدم الاعتداد بالأخير تارة، وبالاعتداد به تارة أخرى (ابن عصفور، ١٩٩٦، ٣١٨/١)، ولو أنّهم احتجّوا بما احتجّ به سيبويه لما لزمهم من القول ما لزمهم، ورغم أنّهم حاولوا باحترازاتهم أن يضبطوا هذه العلة إلا أنه يمكن القول إنه كلّما لزم لليلة من اللوازم، فزادت احترازاتها كلما كان أضعف لها، وأجدر ألا يعتدّ بها في مواطن النزاع، ولم يغفل بعض الصرفيين عن ما يلحق تلك العلة من لوازم، فذكروا ما يرد عليها (ناظر الجيش، ١٤٢٨، ٥٠٧٨/١٠)، ولكنهم في ظني لم يأتوا بمقنع^(١) فيما احترازوا به، فبقيت متارجحة، تحتاج إلى نظر.

ومّا يؤكّد على أن المعتبر في قلب ياء (فُعلَى) وتصحيحه هو الفرق بين الاسم والصفة، أنّهم قلبوا ياء (تقوى وشروى) وأوا مع قربها من الطرف، (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤٧٥/٥)، ولو كان المعتبر القرب، والبعد عن الطرف لناقض ذلك القول في نحو: (طوبى)، وما أشبهها.

ولكن قول (سيبويه، ١٩٨٨، ٣٦٤/٤) أضبط في هذه المسألة، وينسجم مع قوله في: (عين فُعلَى) ممّا سبق بيانه في نحو: (طوبى)، ونظائرها، وهذا أولى من الاحتجاج بعلة القرب من الطرف، وما يلزمها من لوازم.

وأنت إذا نظرت إلى علة الصرفيين في عدم قلب ياء (الحيدان) وما أشبهها من

^(١) بل عادوا لما ذكره سيبويه من الفرق بين الاسم والصفة (سيبويه، ١٩٨٨، ٣٦٤/٤).



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

حيث بعدها عن الطرف ألفيت التعارض مع ما يذكرون من نحو: (طوبى) وما أشبهها، ف(ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣٦٣/٥) يُقرّر حكم منع قلب الياء مع تحركها، وانفتاح ما قبلها، وتقويها بالبعد عن الطرف، في حين يُقرّر غيره في نحو: (طوبى) انقلاب الواو عن الياء؛ لبعدها عن الطرف، فإن قيل: إن المحتجّ به هناك غير المحتجّ به هنا فالقلب هناك من الياء إلى الواو والقلب هنا من الياء إلى الألف قيل: القلب إعلال بشتى صورته، ولو فرّق بين المنقلب من هذا الباب لما انضبطت قواعد التصريف، ولما أمكن جمع المسائل في قواعد محدّدة، ولأصبح لكل مثال قاعدته، وهذا لا ينسجم مع قصد المتقدمين من ردّ الجزئيات إلى الكلّيات، وجمعها في قوانين، وضوابط محدّدة، ومع ذلك فإن القاعدة المعتبرة في تصحيح (الحيدان والجولان)، وما أشبهها عند جمهور النحاة هي أنها لما اتصلت بالزيادتين، وهما من خصائص الأسماء بعدت عن مشابهة الفعل، فكانت بالتصحيح أولى، والخلاف فيها معروف (الحارثي، ١٤٣٣، ٤٧)، حتى إن (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤٤٠/٥) نفسه احتجّ بالعلة التي ذكرت، فلم يكن للبعد عن الطرف دخل في تصحيحها.

ومّا يعارض قلب الياء البعيدة عن الطرف واوًا من نحو: (طوبى) وما أشبهها تعليل (ابن شاهنشاه، ٢٠٠٠، ٣٠٤/٢) بقلب الياء الثانية واوًا في: (حيوان) بقربها من الطرف، ومع أننا لا نسلم له بقوله هذا، فإنه يمكن الرد عليه من وجهين: الأول: أنه ثمة خلاف في أصل: (حيوان) فرمّا كان أصلها: الواو فلا احتجاج بقلبها حينئذ (الحارثي، ١٤٣٣، ١٩٨).

الثاني: أن الواو في: (حيوان) في حكم الطرف، وهي لام الكلمة والألف والنون زائدتان، وهما في نية الانفصال.



Dr. Naif H. Alharthi, Reasoning of Being Close to or Far From the End:
Morphological Study

وكما رأيت فإن التعليل بالقرب والبعد لم يكن له ضابط يُحدّه، ففي حين كان البعد عن الطرف مسوغاً للتصحيح كان على النقيض مسوغاً للإعلال، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدّ فإن الطرف، أو القريب من الطرف، أو ما بعد عنه مصطلحات غير منضبطة، فما يُعدّ طرفاً في مسألة يمكن أن يكون بعيداً عن الطرف في مسألة أخرى، ف(ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣/٣٦٩) يجعل الياء غير المنقلبة من نحو: (عباية وصلاية) بعيدة عن الطرف؛ ليكون الحكم مسوغاً لعدم انقلابها، ومع أن الياء واقعة في موضع اللام وآخر الكلمة تاء التانيث، إلا أنه لم يُقدّر لها في نية الانفصال وأياً كان القول، سواء قدرتها منفصلة، أو متصلة، فإنه لا يمكن الحكم عليها بالبعد عن الطرف، بل هي ملاصقة للطرف دون حاجز، فكيف إذا كان الأخير تاء التانيث؟.

ورغم أن ابن يعيش قارب قول (سيبويه، ١٩٨٨، ٣/٣٩٢)، في هذه المسألة، إلا أن من علّل لتصحيح (عباية وصلاية) بعدم تطرفها، يلزمه إلا يعتدّ بعلّة القرب من الطرف؛ لأنه حيث لم يعتدّ بتاء التانيث حرفاً منفصلاً، فمن باب أولى ألا يعتدّ بغيره من الحروف ممّا كان جلدًا قويًا، والعكس صحيح، فمن اعتدّ بتاء التانيث حرفاً منفصلاً، وأجاز الإعلال فيها؛ لأنها في حكم الطرف، لا يلزمه القول بالتعليل بالقرب من الطرف؛ لأنه حين عدّ تاء التانيث في نية الانفصال كان ما قبلها طرفاً، أو في حكم الطرف، وليس قريباً منه.

ومّا يؤكّد تأرجح هذه العلة، وأنه لا يُحتكم إليها في مواطن النزاع، أنك ترى العالم يحتجّ بها في موضع، ثم تراه يعارضها في موضع آخر، ف(العكبري، ١٩٩٥، ٢/٢٩٤) يعلّل لصحة الواو في: (شقاوة وعباية) بعدم تطرفها، مفنداً قول من أبدلها همزة بأنها لغة ضعيفة، وأنها في حكم الطرف، ثم يعلّل لنفس المسألة في موضع آخر



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

من اللباب بأنها مجاورة للطرف (٤٢٨/٢)، فإن كان يقول بعلة القرب من الطرف لم يكن له الاحتجاج بتصحيح: (شقاوة وصلاية) بعدم تطرفها.

التعليل بانقلاب الحرف لقربه أو بعده عن الطرف في الجمع:

تناولنا في ما مضى من القول علة القرب والبعد من الطرف في المفرد، وكما رأيت فقد ثبت ضعف هذه الحجة، بحيث لا تستطيع أن تقوم بنفسها في الحكم الصرفي، ناهيك أن تقارع حجة أخرى، وقد ثبت في المسائل التي تناولناها أنه يمكن الاعتماد على غيرها من الحجج، ورأينا كيف أن القول بتلك الحجة يوقع القائلين بها في تعارض من القول؛ لاعتمادهم على حجة ضعيفة، فثبت فسادها، وقد لا يصدق هذا القول على ما تبقى من مسائل، فيختلف الجمع عن المفرد في ذلك، وربما لا يكون لها اعتبار، فيصدق ما مضى على ما سيأتي.

وقد ذكر الأقدمون علة القرب من الطرف في الجمع في مواضع متعدّدة، ولعل أشهرها وأكثر ما اتفقوا عليه القول في همز: عين (مفاعل وفواعل) مما اكتنف ألف الجمع فيها واوان، أو ياء وواو، أو واو وياء، ورغم أن سيبويه ذكر تلك العلة في كتابه إلا أنه لا بدّ لها أن تتركّب مع أوصاف متعدّدة؛ ليقوم الحكم بذلك، ولو زال أحد أوصاف العلة لما قام الحكم بها.

قال (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/٣٧٠):

"وتهمز فواعل^(١) فتقول قوائل كما همزت فاعل. وإنما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين، وأنه ليس بينهما حاجز حصين، وإنما هو الألف تخفى حتى تصير كأنك قلت

^(١) في المصدر فعاول ويبدو أنه خطأ من النسخ.



قَوُولٌ، وقربت من آخر الحرف فهُمزت وشُبِيت بواو سماء، كما قالوا صَيِّمٌ، فأجروها
بجري عُنْتِي. وذلك الذي دعاهم إلى أن غيروا شوايا.

وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزائد وإلى غير الزائد. ألا تراهم
قالوا أول وأوائل، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف وأما قول الشاعر:

وكحل العينين بالعواورِ

فإنما اضطر فحذف الياء من عواوير، ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام
فيهمز".

وتُعدّ علة القرب من الطرف في هذا الموضع قويّة، بحيث تراعى العلة أصلاً أو
تقديراً، فكما رأيت لم تهمز: (العواور) في البيت السابق؛ لأن الياء منوية، والأصل:
(عواوير)، جمع: (عَوَّار)، ولم تهمز الواو الثانية؛ لبعدها عن الطرف، "وكذا لو
باعدت هذه الواو أو الياء الطرف بسبب زيادة عارضة لم يُعتدّ بها، وذلك من نحو:
قول حكيم بن معية الربيعي:

فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ، وَتُمُرٌ" (الحارثي، ١٤٣٣، ٣٥).

لكن هذه العلة تسقط عند من لا يرى الهمز في غير الواوين من نحو: (نيايف)،
وما أشبهها إذ المعتبر عندهم أن يكتنف ألف الجمع واوان.

وكذلك الحكم عندهم في المفرد فلا همز في نحو: (قواول) إذا بنيت من المفرد على
مثال: (فواعل)، فهذا الفريق لا يلزمه القول بالقرب من الطرف؛ لأنه لا يهمز^(١).

^(١) وإن كان (المبرد، ١٩٩٤، ٢٦٣/١) قد ألزمهم بذلك، لكنني أرى أن علة القلب عنده هي اجتماع الواوين كما
قلبت في أول وما أشبهها، ولو كانت علة القرب من الطرف مسوغاً للقلب لقلبت في اجتماع اليائين.



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

ومّا يدلّك على أن علة القرب من الطرف لا تقوى بنفسها في القيام بحكم الإعلال أنهم قالوا: (ضَيَّوْنَ وضَيَّوْنَ)، فلم يكونوا يُعَلِّوْا الجمع؛ لعدم اعتلال المفرد، وهذا ما ذكره (سيبويه، ١٩٨٨، ٣٧٢/٤)؛ إذ العلة المعتبرة هي سريان الإعلال من الفعل إلى ما شابهه، ومن الواحد إلى الجمع.

وممّا تواتر (سيبويه، ١٩٨٨، ٣٧٢/٤؛ المبرد، ١٩٩٤، ٢٦٦/١؛ ابن السراج، ١٩٩٦، ٢٦٥/٣)... في التعليل بالقرب من الطرف والبعد عنه تفريقهم بين: (صَوِّمٌ وصَوِّمٌ)، فلمّا رأوا أن الواو قلبت ياءً في: (صَيِّمٌ) اعتلوا بقرب الياء من الطرف وشبهوها بالواو في: (عُصِيٌّ وعُصِيٌّ)، فكانت مجاورة الطرف أحد وصفي العلة للقلب، وفي المقابل لما باعدت الواو الطرف في نحو: (صَوِّمٌ) لم تُقلب، فالألف حجزت بينها وبين الطرف، فلم يجز فيها القلب.

ولقائل أن يقول: إن الألف حاجز غير حصين، وعليه فإن التعليل بالبعد عن الطرف لمنع الإعلال فيها لا يسوغ.

وممّا يُضعف الاحتجاج بهذه العلة في هذه المسألة أنه روي عنهم القلب في نحو: (نِيَّامٌ) (الثماني، ١٩٩٩، ٥٠٩/١) و(صَيَّابَةٌ) (السيرافي، ٢٠٠٨، ٢٦٩/٥).

فإن قيل: فإن ذلك من الشاذ (الزمخشري، ١٩٩٣، ٥٣٢/١) الذي لا يعتدّ بمثله، ولا يلتفت إليه، قيل: فإن ما ورد فيه التصحيح؛ لبعد عن الطرف ليس بالكثير، حتى يقال: إن القول في نحو: (نِيَّامٌ) شاذ، ومع ذلك فإن القلب في نحو: (صَيِّمٌ) ليس بلازم، بل التصحيح أولى من القلب (المبرد، ١٩٩٤، ٢٦٦/١).

وقد عدّ بعضهم القلب في نحو: (صَيِّمٌ) شاذاً وإن جاور الطرف، والقلب في: (نِيَّامٌ) أشد منه (الرضي، ١٩٧٥، ١٤٣/٣)، ومهما يكن من شيء، وإن جرى



التسليم بذلك ففي كل لا اعتداد بهذه العلة ؛ لأنَّ الشاذ لا حكم له.
وممَّا يدلُّك على أن هذه العلة لا اعتبار لها في ردِّ نقيضها أن (المرادي، ٢٠٠١،
١٥٨٥/٣) لما رأى جواز الإعلال والتصحيح في نحو: (جَوَجٌ وَحَيْلٌ) عزا الإعلال؛
للقرب من الطرف، والتصحيح؛ لانعدام الألف.
ومع أن الصرفيين لم يتفقوا على جواز الإعلال والتصحيح فيما جُمع على:
(فِعْلٌ) (ابن مالك، ٢٠٠٩، ١١٣/١؛ الأزهري، ٢٠٠٠، ٥٣٢/٢)، إلا أن
الاحتجاج بقرب الطرف في الإعلال، وعدم الاعتداد به في التصحيح، يُضعف هذه
العلة.

وقريب من ذلك احتججه لتصحيح عين (فِعْلَةٌ) جمعاً، فذهب إلى أن علة ذلك
تحصُّنها بعدم الألف فيها، وبعدها عن الطرف باتصالها بتاء التأنيث (المرادي، ٢٠٠١،
١٥٨٥/٣).

وممَّا يدلُّك على أنه لا دخل للقرب أو البعد عن الطرف في هذه المسألة، وما
أشبهها، أنهم أعلوا المفرد من نحو: (دِيمَةٌ)، ونظائرها، وقد بعدت الواو عن الطرف
باتصالها بتاء التأنيث، مع أن الجمع أولى بالإعلال؛ لتقله، ولو اكتفى بانعدام الألف
لكان فيه معنى عن غيره (الرضي، ١٩٧٥، ١٣٧/٣).

وكما رأيت فإن علة القرب، أو البعد عن الطرف لم تقو إلا في همز: عين
(مفاعل) وشبهها، ولكنها مع ذلك تحتاج إلى أوصاف لتنهض بالحكم الصرفي، ومع
ذلك فإنه يمكن الاستغناء عنها، وردِّ ما ندَّ إلى الضرورة الشعرية.



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

الختام:

وبعد أن تناولنا هذه العلة بالدراسة، وما تمّ مناقشته من مسائل نستنتج أنّ حجة القرب أو البعد من الطرف غير منضبطة، فلم تقتصر على حروف العلة فقط، بل تجاوزت ذلك لتشمل الحروف الصحيحة، والحركات كذلك، وقد جرى التعليل بها في حروف الزيادة، ولم يثبت عند الباحث الاحتجاج بها في الحروف الأصول، وأمّا ما ورد من ذلك فلشبهها بحروف الزيادة كما يذكر الصرفيون.

إنّ علة القرب والبعد عن الطرف لم تقو على القيام بنفسها في جميع ما تمّ دراسته، ناهيك أن تردّ حجة صرفية، بل احتاجت إلى أوصاف متعدّدة، لتنهض بالحكم، فثبت ضعفها، وظهر أن تعميمها على مسائل متعدّدة، أوقع بعض الصرفيين في تعارض من القول ما كان لهم أن يقعوا فيه لولا أنّهم اعتمدوا على حجة ضعيفة، لا يمكن الاعتماد عليها في مواطن النزاع،



المراجع:

- ابن السراج، محمد بن السري. (١٩٩٦). *الأصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن الوراق، محمد بن عبدالله. (٢٠٠٥). *العلل في النحو*. دمشق: دار الفكر.
- ابن إياز، الحسين بن بدر. (٢٠٠٢). *شرح التعريف بضروري التصريف*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن شاهنشاه، إسماعيل بن علي. (٢٠٠٠). *الكناش في فني النحو والصرف*. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. (١٩٩٦). *المتع الكبير في التصريف*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله. (٢٠٠٩). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف. (١٩٧٩). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الجيل.
- ابن يعيش، يعيش بن علي. (٢٠٠١). *شرح المفصل*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو الفتح، عثمان بن جني. (١٩٥٧). *الخصائص*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- أبو حيان، محمد بن يوسف. (١٩٩٨). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو علي، الحسن بن أحمد. (١٩٩٥). *التعليقة على كتاب سيبويه*. الرياض: مطابع الحسيني.



د. نايف بن حسين بن محسن الحارثي، التعليل بالقرب أو البعد عن الطرف (دراسة صرفية)

الأزهري، خالد بن عبدالله. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، عبدالرحمن بن محمد. (٢٠٠٣). الإنصاف. بيروت: المكتبة العصرية.

الثمانيني، عمر بن ثابت. (١٩٩٩). شرح التصريف. الرياض: مكتبة الرشد.

الحارثي، نايف. (١٤٣٤). مسائل الترجيح بين الثمانيني وابن يعيش دراسة موازنة. ماجستير. جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ٢٥٤.

الحملوي، أحمد بن محمد. (د.ت). شذا العرف في فن الصرف. الرياض: دار الكيان.

الرضي، محمد بن الحسن. (١٩٧٥). شرح الشافية. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (١٩٩٣). المفصل. بيروت: دار الهلال.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨). الكتاب. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. (١٩٨٧). الأشباه والنظائر في النحو. دمشق: مجمع اللغة العربية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (٢٠٠٧). شرح ألفية ابن مالك. مكة المكرمة: معهد

البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

عظيمة، محمد عبد الخالق. (د.ت). دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث.

العكبري، عبدالله بن الحسين. (١٩٩٥). اللباب في علل البناء والإعراب. دمشق: دار الفكر.

المبرد، محمد بن يزيد. (١٩٩٤). المقتضب. القاهرة: مطبعة الأهرام التجارية.



المرادي، حسن بن قاسم. (٢٠٠١). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك.

القاهرة: دار الفكر العربي.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (٢٠٠٧). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. القاهرة:

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.